

## من قضايا الفتحة والألف في لغة الضاد - نموذجاً

د. مبروكة الفرجاني خميس  
كلية التربية - جنزور - جامعة طرابلس

### ملخص البحث:

يتضمن هذا البحث مشكلة الفتحة والألف في لغة الضاد، نظراً لما يعانيه طلابنا في الجامعات من عدم التفرقة بين الفترة القصيرة، وألف المد، لذلك، كان حتماً علينا أن نضع هذا البحث كمساعدة للطلاب على التفرقة بين الفتحة القصيرة وألف المد، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لإبراز مواطن التفرقة بين الفتحة القصيرة وألف المد.

فإن تكن وجهة النظر هذه قد صادفت صواباً فهو المبتغى، والمراد، وأما إذا كان غير صدق الاجتهاد، وأجر المجتهد . ذلك .. فحسبي من إحسان القصد .. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

### Research Summary:

This research includes the problem of the opening and a thousand in the language of the opposite, given the lack of differentiation between our students in universities, and a thousand tide. Analytical in this research to highlight the distinction between the short opening and a thousand tide.



If this point of view is correct, then it is the desired, and what is meant, but if it is not the truth of ijtihad, the wage of the mujtahid. That is .. My calculation is from the charity of intent .. And God is the success and the guide to the same way.

#### مقدمة:

من المعروف أن مصطلح الفتحة يطلق عند القدماء على ذلك الصوت الذي يشكل مع الضمة، والكسرة مجموعة الحركات في اللغة العربية، بينما تطلق الألف على ذلك الصوت الذي يشكل مع الواو، والياء أحرف المد، واللين، أو أحرف العلة .

أما عند المحدثين، فإن مصطلح الفتحة يتسع بعد أن يوصف بالطول، والقصر ليشملهما معاً، فيقال : الفتحة القصيرة، والفتحة الطويلة بدلاً من الفتحة، والألف، وكلاً المصطلحين يصنف قديماً ضمن موضوعات علم النحو، والصرف، بينما يضعهما الدرس الحديث ضمن موضوعات علم الأصوات، وفي الحاليين يشكلان جانباً مهماً من جوانب علم القراءات القرآنية، ويُعدان من الأصول الأساسية التي تتعلق بها أحكام كثيرة، كالقصر، والمد، والفتح، والإمالة، والتفخيم، والترقيق، وغيرها .

ولذلك فسوف أتناول الموضوع من خلال هذه المباحث الثلاثة : النحو، والصرف، والقراءات القرآنية، وشيء من الدراسات الحديثة، وحسبنا أن نعلم أن الصلة بينها وطيدة، ومتبادلة، فالقراءات كانت - ولا تزال - منطلقاً مهماً من المنطلقات التأسيسية للنحو العربي، وموافقة العربية ( النحو ) شرط من ثلاثة شروط لا بد منها، لتكون القراءات القرآنية صحيحة، ومقبولة <sup>(1)</sup> وما أطلق عليه علماء القراءات : الأصول العامة، الإظهار، والإدغام، والإخفاء، والقلب، والإبدال، والفتح، والإمالة، والقصر، والمد، والتفخيم والترقيق <sup>(2)</sup> كل هذه تقع في

<sup>(1)</sup> الشرطان الآخران، هما : صحة السند وموافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، البناء الدمياطي ، ص 9 .

<sup>(2)</sup> النشر ابن الجزري ، 53/1 .



مجال الدراسات الصوتية الحديثة، وتقدم بدورها معطيات، وقرائن مهمة لعلمي : النحو،  
والصرف.

ولاشك أن وصل الدراسات اللغوية - صوتية، أو صرفية، أو نحوية بالقراءات القرآنية  
أمر في غاية الأهمية لأسباب منها:

أولاً - تمثل القراءات القرآنية صورة صوتية حية، ومتنوعة للغة، تحرص عليها الأجيال  
المسلمة، وتتأقلمها على وجه لا يكاد يختلف عما كانت عليه في أول عهدها (3).

ثانياً - لا توجد وسيلة حية أخرى تبين كيفية النطق بأصوات اللغة العربية سوى التلاوات  
الجيدة للقرآن الكريم بقراءاته المتعددة (4).

ثالثاً - تعد القراءات القرآنية أثراً لغوياً مهماً، يحمل إلينا فصيح لغات العرب ولهجاتها، ولا  
يدانيه في ذلك أي أثر على الإطلاق، قال تعالى : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا  
لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (5)

فالقرآن يشهد في هذا الموضع، وفي غيره من المواضع بأنه لا يوجد خلاف بين لغته،  
ولغة القبائل ذات اللسان العربي المبين .

رابعا - إن كثيراً مما عالجه علم اللغة الحديث قد عالجه أسلافنا القدماء في تحديد أصول  
القراءات القرآنية، وأحكامها، وبلغوا فيه شأواً كبيراً، وربط الدراسات اللغوية بالقراءات يضع  
أيدينا على كثير من ذلك .

لهذه الأسباب - ولغيرها - رأيت أن أتناول الموضوع من خلال مباحثه الثلاثة، لبيان  
الصور المتعددة التي عرفتتها العربية الفصحى للفتحة، والألف، والوقوف على وظائفها وشيء

(3) القراءات المتواترة سبع، ولكل قراءة روايتان، وكلها من الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن، انظر :  
اتحاف فضلاء البشر البناء الدمياطي ص 9 .

(4) انظر : الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 38 .

(5) سورة النحل، 127 / جزء من الآية 103 .



من طبيعتها، والتخفف من شيء أجده في نفسي عن تصور القدماء والمحدثين لهما من حيث اصطلاحها، وطبيعتها على النحو الذي سيأتي في نهاية البحث .

**صور الفتحة القصيرة:** تحدث ابن جني في كتابه - الخصائص - عن الحركات، وعقد لها أبواباً متتالية، يقول: "باب في كمية الحركات، باب في مطل الحركات، باب في إنابة الحركة عن الحذف، باب في هجوم الحركات على الحركات (6) .

ومن خلال ذلك وضح لنا أن ما في أيدي الناس من الحركات في ظاهر الأمر ثلاث هي الضمة، والكسرة، والفتحة، ولكن محصولها على الحقيقة ست، لأن بين كل حركتين حركة أخرى، فأضاف إلى الثلاث السابقة ثلاث أخرى، هي : الفتحة التي قبل ألف الإمالة، في نحو عين (عالم) وكاف (كاتب) عند من يميلونها، فهي فتحة أشربت كسراً .

والفتحة التي قبل ألف التقخيم في نحو لام الصلاة ، وكاف الزكاة، وياء الحياة، عند من يفخمها وهم أهل الحجاز (7) .

والكسرة المشمة ضماً، أو الضمة المشمة كسراً، فالأولى كما في : قيل، وسير، عند بنائها للمجهول من غير قلبها ياء خالصة عند من لغته كذلك، والثانية، كما في قاف (المنقر) (8) .

واستخلص من كلام ابن جني هذا أنه يرى أن للفتحة ثلاث صور هي:

أ. الفتحة العادية أو الخالصة : وهي التي تكثر، وتشيع في الكلمات العربية .

ب. الفتحة المشمة كسراً: أو المشربة بالكسر، وهي التي تسبق ألف الإمالة، كما في فتحة عين عالم، وكاف : كاتب عند إمالتها.

(6) الخصائص ، لابن جني ، 120/3 .

(7) يميل أهل الحجاز الألف التي أصلها واو كما في الكلمات المذكورة تفريقاً بينها وبين ما أصله ياء .

(8) المصدر السابق ، 120/3 ، 142 .



ج. الفتحة المشمة ضمّا: وهي التي تسبق ألف التفخيم في لسان أهل الحجاز، كما في الصلاة، والزكاة، والحياة .

وهذا الذي ذكره ابن جني يتكرر في كتب النحاة، وينطلق من التصور الخاص الذي يذهب إلى أن قبل أحرف العلة المحددة - الألف، والواو، والياء - حركة من جنسها منفصلة عنها، فقبل الألف في نحو كلمة (كتاب): فتحة، وقبل الواو في نحو (يقول): ضمة، وقبل الياء في نحو (كريم): كسرة، وهذا الأمر يرفضه المحدثون، ويرون أنه شيء واحد هو الفتحة الطويلة، والضمّة الطويلة، والكسرة الطويلة وبذلك تسقط الصورتان الثانية، والثالثة للفتحة على أساس من هذا التصور<sup>(9)</sup>.

ولكنّا إذا تتبعنا حديث النحاة عن الإمالة نجد أنهم يتحدثون عن صور مختلفة للفتحة، يقول ابن هشام: "الإمالة أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان بعدها ألف ذهب إلى جهة الياء كالفتي، وإلا فإلـمـالـ الفتحة، وحدها، كنعمة مسحور"<sup>(10)</sup> .

ومعنى ذلك أن الفتحة قد تمال وحدها دون أن تأتي بعدها الألف، كما في كلمتي: نعمة، ويسحر، ولكنها ليست على إطلاقها، وإنما إذا وقعت قبل الراء وهاء التأنيث ولذلك شروط .

أما الراء فيشترط في إمالة الفتحة التي تسبقها ثلاثة هي :

- أن تكون الراء مكسورة .
- أن تكون الفتحة على غير ياء .
- أن تكون الراء، والفتحة متصلتين كما في قولنا : بسحر، أو منفصلتين بساكن غير ياء كما في قولنا: من عمرو.

(9) انظر : التطور النحوي للغة العربية برجستراسر ، ص 53 ، الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، ص 39 .

(10) انظر : أوضح المسالك ، ابن هشام ، ص 288 .

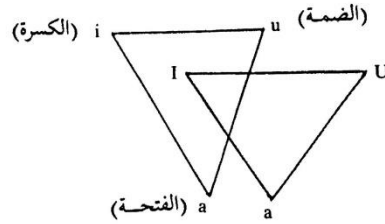


فالفتحة التي قبل الراء في هذين الموضعين - بسحر، ومن عمرو - لها الشروط السابقة الثلاثة، ولذلك تجوز إمالتها عند من لغته الإمالة <sup>(11)</sup> .

وأما هاء التأنيث، فلا تكون إمالة الفتحة حالة الوقف خاصة إذا لم تسبقها الألف، وهي لغة ثابتة <sup>(12)</sup> فإذا وقفنا على مثل : رحمة، ونعمة، يجوز لنا إمالة الفتحة التي بعد الميم في الكلمتين .

وكما كان للإمالة أثرها على الفتحة، فكذلك للتخفيف أثره، فإذا وقعت الفتحة بعد حرف مفخم فإنها تتأثر به، وتتابعه في تخفيفه، وبذلك تختلف في نطقها عن الفتحة العادية، أو الفتحة المرفقة، وقد أكد ذلك المحدثون، يقول برجشتراسر: والحركة الكاملة، أي: الفتحة لها أيضاً أنواع من النطق متعددة، فنراها أحياناً تقارب الـ (e) وأحياناً الـ (O) على حسب طبائع الحروف الصامتة المجاورة لها <sup>(13)</sup> .

وقد عبر عن ذلك بعضهم ، ففرق بين المواقع الأساسية للحركات العربية عموماً : ومنها الفتحة حين تجاور صوتاً عادياً ومواقعها حين تجاور صوتاً مفخماً، وذلك بالشكل الآتي: <sup>(14)</sup>



ولعل تعبير برجشتراسر عن الفتحة بالحركة الكاملة يذكرنا بما ذكره النحاة العرب والقراء معاً عن تبعية الحركة، وإن كان مقصده يختلف عن مقصدهم تماماً، فبرجشتراسر أسر يرى

<sup>(11)</sup> برجشتراسر ، مصدر سابق ، ص 292 .

<sup>(12)</sup> اتحاف فضلاء البشر ، البناء الدمياني ، ص 9 .

<sup>(13)</sup> التطور اللغوي ، برجشتراسر ، ص 54 .

<sup>(14)</sup> انظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار ، ص 280 .



أن الحركات العربية ربما كانت في الأصل حركتين لا ثلاثة، حركة كاملة هي: الفتحة، وحركة ناقصة تشبه الكسرة أحياناً، أو الضمة أحياناً أخرى (15).

أما النحاة والقراء، فيتحدثون عن الحركة الكاملة وتبعيضها تحت مصطلحين مشهورين في علم القراءات، هما: الروم والاختلاس، يقول سيبويه في حديثه عن الوقف على المتحرك: وأما ما كان في موضع نصب أوجر، فإنك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتعمل فيه ما نفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم (16).

ويقصد سيبويه بالروم: إخفاء الصوت بالحركة، أو تضعيف الصوت بها من غير سكون عند الوقف عليها، فتكون حالة متوسطة بين الحركة، والسكون (17) وقد عبر عن ذلك القراء بقولهم بأنه النطق ببعض الحركة، أو تضعيفها حتى يذهب بعضها (18).

ويختلف النحاة، والقراء في ذلك فالنحاة يجمعون بين الروم، والاختلاس على أنهما شيء واحد، لا فرق بينهما، بينما يرى القراء أنه، وإن كان الروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة إلا أنهما يفترقان في ثلاثة أمور، هي:

أ. يكون الروم في المضموم، والمكسور فقط، بينما يكون الاختلاس في الحركات جميعها، بما فيها الفتحة .

ب. يختص الروم بالوقف ، بينما الاختلاس في الوصل .

ج. الثابت من الحركة في الروم أقل من الذاهب ، أما في الاختلاس، فالثابت منها أكثر وقدره بعضهم بتثليثها ، وضبطه يحتاج إلى مشافهة المجيدين من القراء (19) .

(15) انظر : برجشتراسر ، مرجع سابق ، ص 54 .

(16) الكتاب ، لسبويه ، 171/4 .

(17) ينظر : همع الهوامع ، السبوطي ، 207/2 .

(18) انظر : القراءات العشر لابن الجزري ، 281/2 .

(19) انظر : البناء ، مصدر سابق ، ص 101 .



وعلى أي من الرأيين السابقين فإن ما يعيننا أن للفتحة نوعاً آخر يضاف إلى الأنواع السابقة هو: الفتحة المختلطة في مقابل الفتحة الكاملة، ولهذه الفتحة مثالها من القراءات المتواترة، ففي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ (20).

قريء لفظ: "تعدوا بفتح التاء، واختلاس فتحة العين، وتشديد الدال" (21).

وفي لفظ ( يهدي من قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ (22) قريء بفتح الياء، واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال (23) ومثله كذلك لفظ (يخضمون) في قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاجِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ (24) قريء بفتح الياء، واختلاس فتحة الخاء، وتشديد الصاد (25).

ومن كل ما تقدم نخلص إلى أن للفتحة القصيرة في العربية الفصحى أربع صور، هي:

1. الفتحة العادية أو الخالصة: وهي المقصودة عند الإطلاق، والمشهورة عند جميع الناطقين بها على كافة مستوياتها.
2. الفتحة الممالة أو المشمة بالكسرة: وهي التي تسبق الراء أو الهاء بالشروط المتقدمة، كما تسبق الألف الممالة في تصور القدماء.
3. الفتحة المفخمة أو المشمة بالضمّة: وهي التي تقع بعد الحروف المفخمة الصاد، والصاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين، وكذلك اللام، والراء حال تفخيمها، كما أنها تقع قبل الألف المفخمة في لسان أهل الحجاز، وفقاً لتصور القدماء.
4. الفتحة المختلطة: وهي التي ذهب بعضها عند النطق بها، وهي من الفصحى الذي قريء به في القراءات القرآنية المتواترة، وناهيك بذلك دليلاً على فصاحتها وقبولها.

(20) سورة النساء، 4، جزء من الآية 154.

(21) قرأ بذلك من السبعة، أبو عمر وابن نافع، البناء، مصدر سابق، ص 196.

(22) سورة يونس، 35/10.

(23) قرأ بذلك من السبعة، أبو عمر وابن نافع، البناء، مصدر سابق، ص 249.

(24) سورة يس، الآية 49.

(25) قرأ بذلك من السبعة، أبو عمر، البناء، مصدر سابق، ص 365.



**صور الألف:** بدأ سيبويه حديثه عن الإدغام ببيان عدد الحروف التي أسماها بالأصول، ومخارجها، وأحوالها، وجوانب اختلافها، يقول: فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين... (26).

ثم أتبع ذلك بأنها تكون خمسة، وثلاثين بحروف من فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهذه الفروع تستحسن في قراءة القرآن الكريم، والأشعار، وتكثر في لسان من ترتضي عربيته، وذكر منها: الألف التي تمال إمالة شديدة، وألف التفخيم في لغة أهل الحجاز عند نطقهم الخاص مثل: الصلاة، والزكاة، والحياة (27).

**وبذلك نرى أن سيبويه قد جعل الألفات ثلاثة، هي:**

- الألف التي عدها من الأصول، وهي الألف العادية، أو الخالصة، كما في مثل: تاج، وباب.
- الألف المفخمة في لغة أهل الحجاز عند نطقهم الخاص لكلمات مثل: الصلاة، والزكاة، والحياة.
- الألف الممالاة إمالة شديدة.

وقد يفهم من كلام سيبويه أن هناك نوعاً رابعاً من الألفات، وهو: الألف التي تمال إمالة قليلة، لأنه إذا كانت المحالة إمالة شديدة تستحسن وترتضي في العربية، فمن باب أولى أن تكون الصغرى كذلك، إلا أن سيبويه لم يشر إلى شيء من ذلك بالرغم من أنه أفرد للإمالة مساحة واسعة من الكتاب (28).

وقد سار النحاة على نهج سيبويه، ولكنهم في الغالب لا يزيّدون على ما قاله شيئاً إلاّ إشارات أو ملحوظات سريعة (29) ومن ذلك ما ذكره ابن جني تحت عنوان: باب مطل

(26) انظر: الكتاب، لسبويه، 431/4.

(27) المرجع السابق، 431/4.

(28) المصدر نفسه، 432/4.

(29) انظر: ابن جني، مصدر سابق، 164-117/4.



الحروف فيعد أن ذكر أن الحروف التي تمطل ثلاثة هي: الألف، والواو، والياء، إذا كانت ساكنة، ويسبقها حرف من جنسها، نراه يعمل لذلك بأنها لا تدغم فصار فيها امتداد ولين، إلا أن هذا الامتداد لا يكون في كل مواضعها وإنما يكون في ثلاثة مواضع هي:

- أن تقع بعدها همزة ، مثل : كساء، ورداء .
- أن يقع بعدها حرف مشدد، مثل : شابة، ودابة .
- أن يوقف عليها عند التذكر مثل قولك : أخواك ضربا ، إذا وقفت متذكراً للمفعول به، أو الظرف، أو غيرهما (30) .

وبالرغم من أن ابن جني لم يبين على وجه التحديد مقدار مطل هذه الحروف، أو مدها، فإنه كشف لنا عن صورة للألف غير التي أشار إليها سيبويه وهي الألف الممدودة، التي تختلف عن العادية، والمفخمة، والممالة في أنها تطول عنها، أو تمطل في مواضع بعينها .  
ثم يأتي الإمام السيوطي - رحمه الله - بعد ذلك ، فيذكر - نقلاً عن ابن خروف - أن الألفات أربعة هي:

- ألف الطبيعة المعتادة : كما في كلمتي : تاج، وباب .
- ألف التفخيم : كالتي في لفظ الجلالة عند تفخيمه .
- ألف الإمالة الكبرى .
- الألف التي بين بين (31) .

فإنه يذكر التي بين بين أي : الألف التي تمال إمالة قليلة، فإذا أضفنا إلى ذلك كلام ابن جني نكون قد وضعنا أيدينا على خمس صور للألف عند النحاة القدماء .

وإذا تركنا النحاة، وألقينا نظرة على كتب القراءات نجد أن قضايا الألف تتمتع فيها بمساحات واسعة، وفي مواضع متعددة، فمرة تحت مصطلح: القصر، والمد، ومرة تحت

(30) المصدر نفسه، 624/3 .

(31) انظر : الهمع ، السيوطي ، 229/2 .



الفتح، والإمالة، وأخرى تحت التفخيم والترقيق، مما يكشف عن دقة متناهية، واهتمام بالغ، لفت أنظار كثير من الباحثين المحدثين، يقول برجشتراسر: "والمقرئون وفوا الإمالة حقها، مقتصرين على ما جاء منها في قراءات القرآن الكريم، والنحويون لم يوقفوا إلى ضبط حالاتها، وتعيد قواعدها تماماً"<sup>(32)</sup>.

ويقول إبراهيم أنيس: "وقد عني القراء بهذه الإطالة - يريد من الحركات عناية كبيرة، وأفردوا لها أبواباً، وفصولاً في كتبهم، ووضعوا لها مراتب متعددة"<sup>(33)</sup>.

وبالطبع فإن المقام لا يقتضي أن نتحدث عن تلك الأبواب، أو الفصول بشيء من الإسهاب أو التفصيل بقدر ما يقتضي أن نتناولها بشكل يتناسب وما نحن بصدده؛ القراء كان لهم سبجهم الطويل، وباعهم الواسع، واستقصاء ذلك يحتاج إلى مباحث خاصة، ولذلك فسوف نكتفي بما نرى أن البحث في حاجة إليه في إيجاز غير محل بإذن الله.

**الألف المفخمة:** تسمية الألف المفخمة نوع من التجوز لأنها من الحروف التي ليس لها موضع ينحبس عنده الهواء، فهي لا توصف بالتفخيم، أو الترقيق، وإنما هي تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد المفخم تفخم، وإذا وقعت بعد المرقق ترقق، وذلك لتصبح الأصوات في تتابعيات متقاربة من التفخيم، أو شبه التفخيم؛<sup>(34)</sup> لأن ذوق العربية يأبى غير ذلك، فإذا أردنا مثلاً أن نستبدل بالألف المفخمة في مثل كلمة (طاب) صوتاً مرققاً، لعز ذلك علينا، وتنأى مع طريقة العربية في مصابقة الأصوات للأصوات<sup>(35)</sup>.

وقد قسم علماء القراءات الحروف العربية قسمين: مستعلية، ومستقلة، فالمستعلية سبعة، يجمعهم قولهم: "قط خص ضغط، وكلها مفخمة على تفاوت بينها، ويشاركها في ذلك

(32) انظر: التطور النحوي، برجشتراسر، ص 59.

(33) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 158.

(34) انظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص 278.

(35) انظر: اللغة العربية، ومعناها، تمام حسان، ص 76.



حرفان آخران في بعض أحوالهما هما: اللام، والراء، وماعدا ذلك من الحروف، فهي حروف استئصال مرققة" (36) .

وكما تكون الحروف المفخمة متفاوتة في درجات تقخيمها، يكون تقخيم الألف متفاوتا كذلك، فأعلى تقخيمها يكون بعد اللام، ثم حروف الإطباق الأربعة : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، ثم باقي الحروف المستعلية : القاف، والخاء، والغين، ثم الراء، والمجدد الماهر هو الذي يستطيع أن يفرق بين ذلك كله (37) .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ابن الجزري، وهو يتحدث عن التقخيم يذهب مذهبا آخر فيقول "والفتح هنا عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف ظهر، ويقال له أيضا التقخيم، وربما قيل له: النصب، وينقسم إلى قسمين : فتح شديد، وفتح متوسط، ثم يستطرد، فيعرف الشديد بأنه نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ويذكر أنه ليس من أصل العربية، ولا يستحسن فيها، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس فانتقل معهم إلى العربية لما جرت عليه طباعهم، وقد شاع عندهم، وانتقل إلى غيرهم حتى نشأ في أكثر البلاد، وهو ممنوع في قراءة القرآن الكريم، نص على ذلك الأئمة، ويطلق عليه التقخيم المحض" (38) .

وبذلك نجد أنفسنا أمام نوعين من الألف المفخمة، نوع غير أصيل في لغة العرب، ممنوع في القراءة، يسمى : الفتح الشديد، أو التقخيم المحض، ونوع آخر معروف، ومقبول، ويستحسن، ويقال له: "التقخيم أو الفتح المتوسط، أو التغليظ، أو التسمين، أو التجسيم، ويتفاوت في درجته باختلاف الصوت الذي يسبقه من الأصوات المفخمة التي سبق الحديث عنها " (39) .

(36) انظر : نهاية القول المفيد في علم التجويد ، الشيخ محمد مكي ، ص 103 .

(37) انظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(38) انظر : النشر ، ابن الجزري ، 172/2 .

(39) انظر : نهاية القول ، نصر الشيخ محمد مكي ، ص 398 .



**الألف الممالة:** بينما نرى النحاة يطلقون لأنفسهم العنان وراء لهجات القبائل العربية غالباً، نرى القراء يحصرون عملهم في النص القرآني، ومن أجل ذلك جاء بحثهم أدق وأضبط، فقد تتبعوا القراء ومن يميل منهم، ومن لا يميل، ومواضع ذلك كله في القرآن الكريم، ثم نراهم يحددون أسباب الإمالة، ودرجاتها، وتعدد مصطلحاتها على عكس النحاة الذين لا يكادون يذكرون سوى مصطلح واحد هو الإمالة (40).

وقد حدد ابن الجزري أسباب الإمالة في اثني عشر سبباً، يرجع معظمها إلى شيئين، هما الكسرة، والياء، فالكسرة تكون قبلية أو بعدية، كما تكون مقدرة أو عارضة، فتلك أربعة أسباب، وكذلك تكون الياء فتصير ثمانية، وقد يمال للمجاورة، وهو ما يسمى الإمالة للإمالة، أو يمال تشبيهاً للألف بألف أخرى ممالة، أو يمال لكثرة الاستعمال، أو للتفريق بين الاسم، والحرف (41) منهم من يزيد على ذلك رسم المصحف، فما كتب بالياء تجوز إمالاته لأن الرسم متبع (42) وليست كل هذه الأسباب بموجبة للإمالة، وإنما هي مجوزة فقط، وتفصيل ذلك في كتب القراءات، والقراء يستخدمون مصطلحات كثيرة، مثل الكبرى، والصغرى، والكبرى تسمى المحضة، وتسمى الإضجاع، والبطح، والإجناح، والكسر، وتسمى الياء، والشديدة، وأما الصغرى، فتسمى بين بين، وبين اللفظين، والتقليل، والتلطيف، والإشارة، والترقيق، وإمالة متوسطة، أو وسطى (43).

ولا شك أن بعض هذه المصطلحات يشير إلى درجات متفاوتة من الإمالة بحسب قربها من الياء، أو ابتعادها عنها، غير أن الذي استقر عليه الاصطلاح أنها نوعان كبرى،

(40) المقتضب، المبرد، 42/3، الهمع، السيوطي، 211/25.

(41) انظر: النشر، ابن جني الجزري، 174/2.

(42) سراج القاري، المبتدئ وتذكار القارئ، المنهجي ابن القاصح محمد الأنصاري، ص 117.

(43) ابن الجزري، مصدر سابق، 172/2.



وصغرى، وكلاهما مشهور في لسان العرب، ومستحسن في كلامهم، جاءت بذلك لهجات القبائل، ونزل به القرآن الكريم (44).

**الألف الممدودة:** قسم القراء المد إلى أصلي، وفرعي، فالأصلي يقدر - زمنياً - بمقدار حركتين، والحركة تقدر برفع الأصبع أو خفضها دون مبالغة أو توقف، والفرعي ما زاد على ذلك، ويسمى الأصلي بالمد الطبيعي، أو القصر، ويسمى المد الفرعي المد الزائد، وله أسماء، وأنواع كثيرة سيأتي بيانها في السياق، وتتم زيادة المد لعاملين لفظي، ومعنوي، فاللفظي بسبب الهمز، والسكون، والمعنوي، لقصد المبالغة، والتعظيم .

وفي المد اللفظي بسبب الهمزة، قد تكون الهمزة قبله، أو بعده، فإذا كانت قبله فيسمى مد البدل، وإذا كانت بعده، فهو نوعان متصل ومنفصل، فالمتصل، مثاله جاء، وسيء وسوء، والقراء متفقون على مده، ولا يجيزون فيه القصر مطلقاً، وله أربعة مراتب هي:

- **فويق القصر :** ومقداره ثلاث حركات من حركات الأصابع .
  - **التوسط :** ومقداره أربع حركات .
  - **فويق التوسط :** ومقداره خمس حركات .
  - **الإشباع :** ومقداره ست حركات .
- وأما المد المنفصل، فمثاله: (بما أنزل) و(في أنفسكم) و(قوا أنفسكم) ومراتبه خمسة، هي:
- **القصر:** بمقدار حركتين .
  - **فويق القصر :** ومقداره ثلاث حركات .
  - **التوسط:** (أربع) .
  - **فويق التوسط:** (خمس) .
  - **الإشباع:** (ست) .

(44) انظر ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، عبد الفتاح شلبي ، 172/2 .



- وأما مد البدل، فمثاله، آمن، وإيمان، وأوفى، وله ثلاث مراتب هي :
- التوسط بمقدار أربع حركات لورش عن نافع من طريق الأزرق في أحد وجهيه .
  - الإشباع بمقدار ست حركات لورش من وجهه الآخر .
  - القصر بمقدار حركتين لجميع القراء بعد ذلك .
- وأما المد اللفظي بسبب السكون، فينقسم قسمين : لازم، وهو الذي لا يتغير وقفاً ولا وصلًا، وعارض: وهو الذي يعرض بسبب سكون الحرف الأخير عند الوقف، أو عند الإدغام، وينقسم الأول (اللازم) قسمين : مظهر، ومدغم، وكلا القسمين ينقسم بدوره إلى نوعين:
- **حرفي:** وهو ما يقع في حروف فواتح السور التي هجاؤها من ثلاثة أحرف، أوسطها مد، فإذا لم يدغم فهو المظهر، مثل: (ميم)، (صاد)، (نون)، وإذا أدغم فيسمى المدغم، مثل: (لام)، من (ألم) عند إدغام اللام في الميم، ومثل: (صاد) عند من أدغم الصاد في الذال في قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَصَ ذِكْرٍ رَحْمَتٍ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكِيًّا﴾<sup>(45)</sup> وذلك مفصل في مواضعه<sup>(46)</sup> .
  - **كلمي مظهر:** وهو ما يقع بعد المد ساكن متصل في كلمة واحدة، نحو (محيي) في قراءة من أسكن الياء<sup>(47)</sup>، ويكون مدغماً إذا وقع بعده حرف مشدد، نحو الضالين، ودابة، وموقف القراء من هذا المد بأنواعه هو الإشباع من غير إفراط، فيكون دون على مراتب الهمز، وفوق التوسط .
- وأما المد العارض للسكون، فهو بدوره نوعان مظهر، ومدغم، فالمظهر هو الذي يعرض حال الوقف بسبب سكون الحرف الأخير نحو مد الياء من كلمة (العالمين)، أو (الرحيم) عند

<sup>(45)</sup> سورة مريم، 21/19

<sup>(46)</sup> ادغم الصاد في الذال من القراء العشر، أبو عمر وابن عامر والكسائي وحزمة وخلف، انظر: البناء، مصدر سابق، ص 197 .

<sup>(47)</sup> سورة الإنعام، 162/6، وقرأ بالإسكان نافع، وأبو حجر، انظر: البناء، مصدر سابق، ص 101 .



الوقف على النون، أو الميم، وغير ذلك من رؤوس الآيات القرآنية عند الوقف عليها بالسكون، أو الروم، أو الإشمام، أو غير ذلك (48).

وأما المدغم، فهو الذي يحدث عند الإدغام المسمى بالكبير في المثليين، أو المتجانسين، والمتقاربين إذا كان قبل حرفي الإدغام مد نحو، قال لهم (الرحيم مالك) (الصافات صفأ) عند من أدغم اللامين، أو الميمين لتجانسهما، أو إدغام التاء والصاد لتقاربهما، وموقف القراء من هذا المد، هو جواز القصر لجميع القراء، وجواز الإشباع أو التوسط بسبب السكون العارض (49).

وأما المد المعنوي، فهو مروي عن حمزة أحد القراء السبعة، في كل (لا) تقع للتبرئة، أي: نفي الجنس مثل: «ولاريب»، «لا علم»، «ولاشية»، ويستحسن هذا النوع من المد للمبالغة في النفي، أو التعظيم (50).

ومن هذا العرض الموجز والسريع يتبين لنا أن الألف التي يجوز مدها، تقع عند القراء على النحو الآتي:

- القصر بمقدار حركتين .
- فويق القصر بمقدار ثلاث حركات .
- التوسط بمقدار أربع .
- فويق التوسط بمقدار خمس .
- الإشباع بمقدار ست .

وإذا أضفنا ما سبق بعضه إلى بعض، نخلص إلى أن للألف أو الفتحة الطويلة في العربية الفصحى الصور الآتية:

(48) الروم : هو الإتيان ببعض الحركة عند الوقف، والإشمام : هو ضم الشفتين دون صوت : انظر: البناء ،

ص 1 .

(49) انظر : البناء ، ص 49 .

(50) انظر : المرجع نفسه ، ص 41 .



1. الألف العادية، أو الخالصة، أو المعتادة، أو الأصلية .
  2. الألف المفخمة ، وهي نوعان :
    1. مفخمة شديدة، أو محضة، وهذه غير مستحسنة، وليست بأصيلة، ولا تقبل قراءة القرآن الكريم .
    2. مفخمة متوسطة، وتقع بعد الحروف المفخمة: الصاد، والضاد، والطاء والظاء، والحاء، والغين، والقاف، وتختلف في درجتها بتفاوت تخفيف هذه الحروف، كما تقع بعد اللام، والراء حال تخفيفها .
  3. الألف الممالأة، وهي متفاوتة كذلك بحسب قربها من الياء، أو ابتعادها عنها، ولكن الاصطلاح استقر على أنها نوعان، هما:
    3. ممالأة إمالة كبرى .
    4. ممالأة إمالة صغرى .
  4. لألف الممدودة، وتقابل الألفات الثلاثة السابقة، فقد تمت العادية، أو المفخمة، أو الممالأة ولها مراتب خمسة هي :
    5. القصر بمقدار حركتين .
    6. فويق القصر بمقدار ثلاث حركات .
    7. التوسط بمقدار أربع حركات .
    8. فويق التوسط بمقدار خمس حركات .
    9. الإشباع بمقدار ست حركات .
- ولا شك أن هذه الصور المختلفة، أو الأنواع المتعددة تتبادل المواقع في إطار السياقات، والشروط التي أوجزناها، ولكنها تقودنا إلى قضية أخرى، نشأ حولها الجدل عند القدماء، والمحدثين، وتلك هي : قضية الأصل، والفروع .



صورة الفتحة، والألف بين الأصل، والفرع: اختلف النحاة في صورة الفتحة السابقة إلى فريقين، فذهب بعضهم إلى أن الفتحة العادية، أو الخاصة، هي الأصل، وما عداها من إمالة أو مد فرع عليها، وعللوا ذلك بأن الفروع لها أسباب، توجد بوجودها، وتزول بزوالها، وكذلك لكل من يستعمل أصله، وليس العكس، فإذا قلنا - مثلاً - بأن الفتح هو الأصل، والإمالة فرع عليه، فإن للإمالة أسباب توجد بوجودها، وما من كلمة تمال إلا، وفي العرب من يفتحها، وليس كل كلمة تفتح تجوز إمالتها، ومثل ذلك يكون في الممدود وغيره من الفروع .

أما الفريق الثاني؛ فقد ذهب إلى أصالة كل منها، وقال بعدم أحقية صورة على أخرى، لأنها لغات فاشية على السنة القبائل، أو شيء يقضي به السياق، فالفتح مثلاً لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، يقول سيبويه: "هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير"<sup>(51)</sup> .

ويقول: "أعلم أنه ليس كل من أمال الألفات، وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب<sup>(52)</sup> بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه"<sup>(53)</sup> .

وعلى هذا المنهج سار النحاة من بعد سيبويه فريقين مختلفين<sup>(54)</sup>، أما القراء، فقد رأوا أن الصور المتعددة التي قرئ بها في القرآن الكريم، وإن كانت لغات العرب فاشية، ومشهورة - إلا أنها من الصحيح الفصح الذي نزل القرآن به، وهي من الأحرف السبعة التي أشار إليها الحديث الشريف: "أنزل القرآن على سبعة أحرف فهي وحي منزل"<sup>(55)</sup> .

ويعيب القراء على من يرى من النحاة كابن الحاجب، وغيره أن مثل هذه الصور من قبيل الأداء، وليست من الوحي، يقول ابن الجزري: ليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من

<sup>(51)</sup> سيبويه، 123/4 .

<sup>(52)</sup> يقصد بالنصب: الفتح الذي هو عكس الإحالة وهو من مصطلحات سيبويه الخاصة .

<sup>(53)</sup> سيبويه، 125/4 .

<sup>(54)</sup> انظر: السيوطي، الهمع، 204/2 .

<sup>(55)</sup> انظر: النشر، ابن الجزري: 172/2 .



ذكر القراءات، وتواترها، كما أخلى غيره كتبهم منها، وإذ قد ذكرناها، فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء، وإذ تعرض، فليته سكت عن التمثيل، فإنه ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ (56) .

وقوله: (فليته سكت عن التمثيل) أي: ليته لم يضرب أمثلة للمد، والقصر، والفتح والإمالة، وتخفيف الهمز، وغيره، وقوله بأن ذلك من قبيل الأداء، أي الأداء البشري، وليس من الوحي (57) .

وإذا كانت هذه الأوجه من قبيل الوحي ، فليس لوجه منها فضل على آخر، وإنما هي وجوه تأتي على درجة واحدة من الفضل، وقبولها محتتم واجب، وذلك هو موقف القراء، أما المُخَدَّنُون؛ فلم تغب عنهم هذه القضية، إلا أنهم ناقشوها تحت مصطلح آخر غير الأصل، والفرع، وذلك هو مصطلح الوحدة الصوتية، أو الفونيم، وقد اختلفت آراؤهم كذلك، فذهب بعضهم إلى أن للفونيم صورة أساسية، وأخرى فرعية، بينما ذهب آخرون إلى أن مصطلح الفونيم لا يعني صوتاً معيناً يوجد في شكل نظري يتحقق وجوده الموضوعي في الخارج، وإنما هو يعني مجموعة من التنوعات الصوتية، يسمى كل واحد منها وجهاً، أو ( ألفونا ) يحكمه سياق معين، أو تحتمه قوانين لغوية خاصة (58) .

وبعيداً عن الاصطلاحات، فإن الذي يتفق، وطبيعة اللغات أن الصور المختلفة إذا كانت في سياقات مختلفة فلا تتفاضل، ولا تتمايز، وإنما لها درجة واحدة من التميز، والفضل، وبذلك تكون الصور السابقة - وإن اختلفت - فهي في النهاية شيء واحد هو : الفتحة، ولا فضل لإحداها على الأخرى .

(56) منجد المقرئين ومرشد الطالبين - ابن الجزري ، ص 62 .

(57) الشافية ، ابن الحاجب ، 174/2 .

(58) انظر : مارياني ، ص 88 .



**وظائف الفتحة القصيرة: للفتحة، وظائف كثيرة، نوجزها فيما يأتي:**

1. لها أثر كبير في بناء الكلمات العربية: وتتوالى بعد الصوامت بشكل ملحوظ، يفوق قرينتيها : الضمة، والكسرة، فبينما لا نكاد نرى أكثر من ضمتين، أو كسرتين متواليتين نجد أنه قد تتوالى ست فتحات، كما في قوله تعالى ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَى ﴾<sup>(59)</sup> فقد جاءت الفتحة بعد الفاء، والحاء، والشين، والراء، والفاء، والنون، ولها أثرها أيضاً في بناء الصيغ الصرفية المختلفة، فمثلاً الوزن (فعل) يأخذ أشكالاً متعددة بتبادل الحركات مواقعها، فقد تتوالى فتحتان بعد الفاء والعين ليدل على معنى معين، وقد تتوالى ثلاث فتحات ليكون فعلاً ماضياً، وقد تفتح ألفاً فقط، وقد تفتح العين، وفي كل حالة يكون لها معنى يختلف عن الآخر، وما نراه في مثل (فعل) نراه في كثير من الأوزان، مثل : فَعُول، وفَعَال، وفَعِيل، واسم الفاعل، والمفعول من غير الثلاثي، وغير ذلك من الصيغ، وكذلك عند التصغير، بفتح ثاني المصغر في أوزانه الثلاثة : فَعِيلًا وفَعِيلًا وفَعِيلِيل .
2. تقع الفتح علامة إعراب: للدلالة على المنصوب من المفاعيل، واسم إن، وما يعمل عملها، وخبر كان ، وما يعمل عملها، والمضارع المسبوق بحرف نصب، وكذلك تكون علامة بناء كما في الماضي، وبعض المبنيات مثل : أين، وكيف، ونحوهما، وذلك معروف، ومشهور، وتكفي فيه الإشارة .
3. التفريق بين المذكر، والمؤنث: تستعمل الفتحة في ضمائر الخطاب المنفصلة، والمتصلة، أنت والكاف فتكون مفتوحة للمذكر ، ومكسورة للمؤنث .
4. فتحة التقاء الساكنين: إذا التقى ساكنان، فالمشهور أنه يحرك أولهما إلى الكسر، ولكنه قد يتحرك إلى الفتح، أو الضم، وقد يكون الفتح وجوباً، أو جائزاً، فالواجب عند التقاء

<sup>(59)</sup> سورة النازعات ، 23/79 .



ألف الاثنين مع تاء التانيث في مثل قالتا ، فألف الاثنين ساكنة، وتاء التانيث كذلك، فلما التقيا تحركت التاء بالفتح وجوبا .

وأما ما تتحرك فيه جوازا، فهو عند النقاء الساكن مع ( أَل ) التعريف، مثل: من الرجال من النساء من القوم، وفيه من المؤمنين في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ (60)﴾ ومثله في القرآن واللغة كثير، والفتح في مثل هذا أكثر وأشهر .

أما مع غير (أَل) التعريف، فيجوز الفتح، والكسر إلا أن الكسر أشهر، نحو: من ابنك؟ يجوز تحريك سكون النون بالفتح عند النقاء بسكون الباء للوصل، ويجوز تحركه بالكسر على المشهور، وكذلك عند النقاء الساكن مع المضعف إذا كان مضموم العين، ووليتها هاء الغائبة، نحو : ردها، ولم يردها - فإنه يحرك بالفتح ، وأجاز الكوفيون فيه الضم، والكسر بجانب الفتح (61) .

5. الفتحة المنقولة إلى الساكن قبل الهمزة، والمحذوفة، أو الموصولة: إذا كانت الهمزة مفتوحة، وقبلها ساكن في كلمة واحدة، مثل : أسأل، أو يسأل، أو في كلمتين، مثل : قد أفلح، فإنه يجوز حذف الهمزة، ونقل فتحها إلى الساكن قبلها، فتصبح : سل، أو يسل، أو قد فلح ، وذلك مذهب ورش عن نافع من السبعة بشرط أن يكون الساكن غير حرف مد، وهي لغة لبعض العرب لتخفيف الهمز (62) .

6. عند دخول حرف الجر على ما الاستفهامية: يكتفى بالفتحة، مثل : بم، عم، فيم لم ، وذلك عند الوصل، قال تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشِّرْهُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ (63) ، وقال سبحانه: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (64) وقال : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرِهَا ﴾ (65) .

(60) سورة الأحزاب ، 24/33 .

(61) انظر : شذا العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، ص 171 .

(62) انظر : اتحاف فضلاء البشر ، البناء الدمياطي ، ص 59 .

(63) سورة الحجر ، 54/15 .

(64) سورة النبأ ، 1/78 .

(65) سورة النازعات ، 43/79 .



وقال: ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾<sup>(66)</sup> ومثل ذلك ضمير المتكلم (أنا) يكتفى بالفتحة في وصل الكلام عند القراءة، ولا تطول إلا في الوقف عليه، وكذلك إذا جزم المضارع المعتل اللام يحذف آخره، ويكتفى بالفتحة، مثل: لم يسع، ولم يحظ، وإذا جزم المعتل العين يحذف وسطه، ويكتفى بالفتحة كذلك مثل: لم يقل، أو لم يبع حال البناء للمجهول، ففي ذلك كله نابت الفتحة عن الألف، وحلت محلها، ولها أمثلة كثيرة<sup>(67)</sup>.

7. **فتحة التعدية:** جاء في المعجم الوجيز (مادة سعد) تقول: سعد الرجل بكسر العين فهو سعيد، وقد ورد سعه الله بفتح العين، فهو مسعود، وقد جعل منه القرطبي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِالْحَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(68)</sup> ويقول: يجوز أن يكون من سعد بفتح العين<sup>(69)</sup> وفي خاتمة المصباح المنير، يقول الفيومي: وقد يعدى الفعل بالفتح كما في سعد .

تلك هي أهم وظائف الفتحة القصيرة ، وهناك استعمالات أخرى غير أنها ترجع عند التدقيق إلى ما ذكرنا .

**وظائف الألف:** إن للألف - مثل الفتحة - أثراً كبيراً في بناء الصيغ المختلفة مفردة، أو جمعا، وقد عقد لها صاحب القاموس باباً خاصاً بها، هو باب الألف اللينة<sup>(70)</sup> ، وذكر من وظائفها الآتي:

1. **الألف الفارقة، أو الفاصلة :** وهي التي تفصل بين نون جماعة الإناث اللاحقة لفعل الأمر، أو الفعل المضارع، ونون التوكيد مثل: اكتبان، أو لتكتبان .
2. **ألف الإشباع:** وهي كل ألف جاءت لإشباع الفتحة في الاسم أو الفعل، كألف فاعل بفتح العين، أو فاعول، ونحوها ، وتسمى الألف المجهولة .

<sup>(66)</sup> سورة الصف ، 2/61 .

<sup>(67)</sup> انظر : ابن جني ، الخصائص 2 ، 133/3 .

<sup>(68)</sup> سورة هود ، 108/11 .

<sup>(69)</sup> انظر : تفسير القرطبي ، 3331/4 .

<sup>(70)</sup> انظر : الفيروزي ، خاتمة الجزء الرابع من القاموس المحيط .



3. ألف العوض: وهي التي تبدل من التثنية في حالة النصب، إذا لم يكن بعد تاء تأنيث، مثل: رأيت زيدا .
4. ألف الصلة: وهي كل ألف توصل بفتحة اتفاقية ، وتسمى ألف الإطلاق، ومثالها بيت جرير الشاهد النحوي المشهور في إحدى روايته: أقلي اللوم - عاذل - والعتابا، وقولي - إن أصبت - لقد أصابا .
5. ألف النون الخفيفة: أي: الألف التي تبدل من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليها، كالتي في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ <sup>(71)</sup> فإذا وقفنا على لنسفعا، وقفنا بالألف، ومثلها لفظ أعدا في بيت الأعشى ميمون بن قيس : وإياك، والميتات لا تقرنهما، ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا .
6. ألف الجمع: كما في مساجد وجبال فالمفرد مسجد وجبل، وتسمى ألف التكسير .
7. ألف التثنية: وتكون ضميرا في الأفعال مثل: يذهبان ، وذهبا، <sup>72</sup> ، وعلامة الرفع في الأسماء، مثل: الطالبان مهذبان .
8. ألف الندبة: كما في : وازيداه، والإسلاماه .
9. ألف التأنيث : وتسمى الألف الزائدة. كألف سكرى مؤنث سكران على وزن فعلان، وفعل على بضم الفاء مؤنث أفعل، وكمدة حمراء، ومنها ألف جمع المؤنث السالم، فهي زائدة لافادة جمع المؤنث مثل : مسلمات .
10. ألف التعالي: وتسمى ألف التذكر <sup>(73)</sup> وهي أن تقول مثلاً : إن عمرا ...، ثم يرتج عليك، فتقف، وتمدها منتظرا ما يفتح عليك من الكلام الذي نسيته .

<sup>(71)</sup> سورة العلق ، 15/96 .

<sup>(72)</sup> يجيز الكوفيون أن تكون علامة للتثنية في الأفعال، والأسماء، وليست ضميرا .

<sup>(73)</sup> ابن جني ، الخصائص ، 128/3 .



11. ألف المد: وهي كل فتحة أشبعت فنتج عنها ألف اقتضته ضرورة ، أو وزن شعري، أو نحوه، مثل: كلكال في كلكل، وقد عنون له ابن جني بقوله : باب مطل الحركات، ومثل له بقول ابن هرمه: فأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنترج، أراد : بمنترج، فأشبع فتحة الزاي<sup>(74)</sup> وله أمثلة كثيرة، وبخاصة في الرجز لطبيعة، وقلة عدد تفعيلاته<sup>(75)</sup>.

12. الألف المحولة: وهي كل ألف أصلها واو، أو ياء، مثل قال، وباع<sup>(76)</sup>.

وبجانب ما ذكره صاحب القاموس فهناك أنواع أخرى، هي:

1. علامة الإعراب في الأسماء الستة : نحو: رأيت أباك، وأخاك، وحماك .  
2. ألف التعدية: أي: التي يعدى بها الفعل اللازم، نحو ما شيته وظاهرته، وجالسته، فأفعالها الأصلية لازمة، وهي على الترتيب: مشى، وظهر، وجلس، فلما زيدت الألف تم تعديتها إلى المفعول به<sup>(77)</sup>.

3. الألف اللازمة: وتأتي قياساً في كل اسم معتل اللام، ملتزم فيه فتح ما قبل آخره، ويسمى: الاسم المقصور، كالهدى، والمصطفى .

4. الألف المبدلة من الهمز: فالهمزة تكون مفردة، أو متلاصقة مع همزة أخرى في كلمتين متجاورتين، أو تكونان مجتمعتين في كلمة واحدة، وتبدل ألفاً جوازا في الحالات الآتية :

10. تبدل المفردة ألفاً إذا كانت ساكنة، وكان ما قبلها مفتوحاً، مثل : فأذنوا، وكذلك إذا كانت مفتوحة، وكان ما قبلها مفتوحاً، مثل: أرأيت .

11. تبدل الهمزة الأولى من المتلاصقين ألفاً، مثل : جاء أحدكم .

<sup>(74)</sup> المصدر نفسه ، 121/3 .

<sup>(75)</sup> انظر : القافية والأصوات اللغوية ، عبد الرؤوف عوني ، ص 151 .

<sup>(76)</sup> انظر : الفيروزي أبادي ، خاتمة القاموس المحيط ، باب الألف اللينة .

<sup>(77)</sup> انظر : شد العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، ص 849 .



12. تبدل الهمزة الثانية من المجتمعين ألفا إذا كانت الأولى همزة قطع، وكانت الثانية

ساكنة، مثل: آدم، وأمين، وكذلك إذا كانت الأولى همزة استفهام، وكانت الثانية همزة

قطع مفتوحة، مثل: أأنذرتهم، أو همزة وصل مفتوحة، مثل: الله، أو : الآن (78) .

تلك هي أهم الوظائف التي تؤديها الفتحة، والألف، بجانب أن لها أثراً كبيراً في

تقريب الأصوات، وتجانسها، حتى تصير من نمط واحد، أو من نمط متقارب، يقول ابن

هشام: "وبيان ذلك أنك إذا قلت: عابد، كان لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء، فإذا

عدت إلى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً، فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف

قرب من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير

الأصوات من نمط واحد " (79) .

وهذا النمط الواحد، هو ما أطلق عليه المحدثون ظاهرة : المماثلة، أو التوافق الحركي،

ومعناه أن حركات المقاطع المتتابعة تتماثل بشكل ما في سياق معين، وفقاً لطبيعة الأصوات

المحيطة أو المتجاورة (80) .

طبيعة الفتحة والألف ورؤية خاصة حولهما : تتحدد طبيعة الحركة بوجه عام عن طريق

وضع الشفتين واللسان، وهما يشكلان مجرى الهواء داخل الفم على نحو يجعلنا نميز بين

حركة وأخرى، وعند النطق بالفتحة على وجه الخصوص يكون اللسان في مستوى منخفض

داخل الفم مع ارتفاع طفيف من وسطه وانفراج الشفتين، وبذلك توصف الفتحة بأنها حركة

منخفضة ومنفتحة .

(78) اتحاف فضلاء البشر ، البناء للمباني ، ص 50 .

(79) الهمع ، جلال الدين السيوطي ، 200/2 ، الأزهرى : 466/2 ، شرح التوضيح ، الأزهرى : 456/2 .

(80) المدخل إلى علم اللغة ، محمود حجازي ، ص 136 .



ويتم انخفاض اللسان بدرجات متفاوتة فيكون في أدنى مستوى له مع المفخمة ثم يرتفع قليلاً لتحديث العادية ثم الممالأة، أي أن مستوى اللسان يتدرج في ارتفاع من أدنى موضع له حتى يقترب من موضع الياء، وخلال ذلك تحدث الفتحة بدرجاتها المختلفة<sup>(81)</sup>.

ومن جانب آخر، فقد لاحظ بعض اللغويين أن الأصوات العلة طولاً ليس لغيرها، وهذا الطول، إما أن يكون طبيعياً أو مكتسباً، وقد ذهب كثير منهم إلى أن الفرق بينهما لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية، وحملوا على ذلك قول ابن جني: "اعلم أن الحركات أبعاض الحروف المد واللين، وهي: الألف والواو والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، وقد كان متقدمو النحاة - رحمهم الله - يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"<sup>(82)</sup> يقول إبراهيم أنيس: "ومنه نرى أن بعض القدماء قد أحس كما يحس المحدثون بأن الفرق بين الفتحة وما يسمى بألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية"<sup>(83)</sup>.

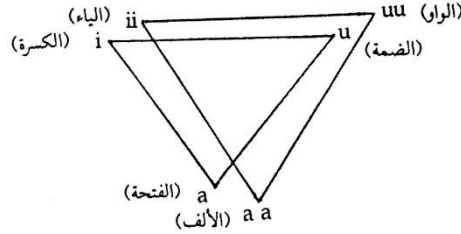
وفي المقابل نجد من المحدثين من يذهب إلى أن الدراسة التشريرية أثبتت أن بين العلل القصيرة والطويلة خلافاً، وأن هذا الخلاف ليس في الكمية فقط، وإنما هو في الكيفية كذلك، فموقع اللسان مع إحدى العلتين المتقابلتين يختلف قليلاً عنه في الأخرى، كما يتضح من الرسم الآتي<sup>(84)</sup>:

(81) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 32.

(82) سر صناعة الاعراب، ابن جني، 37/1.

(83) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 38.

(84) دراسة الصوت اللغوي، أحمد المختار عمر، ص 283.



وإذا رجعنا إلى كلام ابن جني الذي أشار إليه الدكتور أنيس نجد أنه لا يستوجب بالضرورة أن الفتحة والألف شيء واحد، وإنما كلامه السابق واللاحق يؤكد أنهما شيئان منفصلان، فكما أطلق على الفتحة ألفاً صغيرة، أطلق على الألف الفتحة المشبعة<sup>(85)</sup> وقد تكون تسمية الفتحة بالألف الصغيرة ناشئة من أول عهدها في الخط العربي، فالمعروف أن الخليل بن أحمد قد حوّر في نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الولي، فجعل للفتحة ألفاً صغيرة منبسطة فوق الحرف، وللكسرة ياء أسفله، وللضمة واو فوقه أو بين يديه<sup>(86)</sup>.

وليس ابن جني بأول من قال ذلك، فسيبويه قبله يقول: فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو<sup>(87)</sup> وقد شرح ذلك السيرافي بأنه يفهم من كلام سيبويه أمران: إما أن يكون المقصود أن المخرج من المخرج، فمخرج الفتحة من مخرج الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، وإما أن تكون حروفاً منها، أي: بعضها<sup>(88)</sup>.

والذي يمكن أن نفهمه من كلام سيبويه فالفتحة من الألف أنه يرى أن هناك حركة تسبق الحرف الذي هي من جنسه، قبل الألف فتحة، وقبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، غير أن هذه الحركة ليست كمية تضاف إلى كمية الألف أو الواو أو الياء المقدره زمناً بحركتين ليجمع لدينا ثلاث حركات، وإنما الفتحة بعض الحركتين، وكذلك الضمة والكسرة وبالتالي تكون الحركة تستغرق زمناً يشكل نصف الزمن الكلي أو قريباً منه، وذلك ما أكده ابن جني

<sup>(85)</sup> سر صناعة الإعراب، ابن جني، 37/1.

<sup>(86)</sup> الأشباه والنظائر، السيوطي، 85/15.

<sup>(87)</sup> سيبويه، 242/4.

<sup>(88)</sup> انظر: عبد السلام هارون، تعليق على كلام سيبويه، هامش 242/4.



حين قال: "أن الحروف الثلاثة - الألف والواو والياء - يجوز مدّها إذا وقعت ساكنة تابعة لما هو منهن - وهو الحركات من جنسهن"<sup>(89)</sup> .

ولكن الذي استقر في تصور الكثيرين أن حروف المد - الألف والواو والياء - تقدر بحركتين، وأنها تسبق بحركة من جنسها، فتجتمع لدينا ثلاث حركات .  
ولتوضيح ذلك، فإن كلمة (كتاب) مثلاً عند سكون آخرها تكون في نظر القدماء مكونة من: ( كاف + كسرة + تاء + فتحة + ألف + باء ).

أما في نظر المحدثين فهي تختلف عن ذلك، حيث إن الفتحة والألف شيء واحد، أي أنها تتكون من: ( كاف + كسرة قصيرة + تاء + فتحة طويلة + باء ) ومثل ذلك ينطبق على الواو في نحول رسول، والياء في نحو كريم .

وقد عد بعض المحدثين هذا التصور لدى القدماء خلافاً كبيراً أدت إلى ضلالات ومشكلات كثيرة، أو أنه توهم أوقعهم فيه نظام الكتابة العربية، حيث وضع علماء الرسم قبل الألف فتحة، وقبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فجعلتهم هذه العلامات يتوهمون وجودها بالفعل<sup>(90)</sup> .

وإذا كان القدماء قد ضلوا الطريق، أو توهموا وجود شيء غير موجود، فإن ما يراه المحدثون يوقع في مشكلات قد لا يكون من السهل الإقناع بها، أو الوصول إلى رأي فيها وعلى سبيل المثال، فإن ما يروونه يستوجب أن تحذف من علامات الضبط كل فتحة جاءت قبل الألف، وكل ضمة جاءت قبل الواو، وكل كسرة جاءت قبل الياء، وذلك قد يكون ميسوراً في الكتابة العادية، ولكنه بالنسبة لطبعات المصاحف أمر شاق والإقناع به عسير، بجانب أنه لا يخلو من مأخذ عند عرضه على ما ارتضوه من معايير لتحديد الأصوات اللغوية ، فنحن نعلم أن من أهم ما استخدمه المحدثون في تحديد الأصوات المعيار الدلالي، بمعنى

<sup>(89)</sup> ابن جني : الخصائص ، 3/ 125 .

<sup>(90)</sup> التطور اللغوي ، برجشتراسر ، ص 53 ، الأصوات اللغوية ، أنيس منصور ، ص 39 .



أنه إذا وضع صوت مكان صوت، فأدى إلى تغيير المعنى فإن كلا من الصوتين يُعدُّ وحدة صوتية مستقلة، وبذلك جعلوا الواو والياء وحدات مستقلة، وأطلقوا عليها أنصاف الصوامت أو أنصاف العلل إذا وقعت في مثل الثنائيات التالية :

بلد : ولد - ب : و

ثغر : ثور - غ : و

نترك : يترك - ن : ي

بخت : بيت - خ : ي

فالواو قابلت الباء كما في الثنائية الأولى، قابلت الغين كما في الثانية، وكذلك الياء قابلت النون والحاء، وتغير المعنى معها جميعاً، ومن أجل ذلك اعتبرت وحدات مستقلة<sup>(91)</sup>. وإذا طبقنا نفس المعيار على مجموعة كلمات مثل : ظم، ونجم، ونوم، ونام، بفتح أولها وسكون ثانيها نجد أنها تتفق في جميع أصواتها إلا صوتاً واحداً، فهي تبدأ بصامت متشابه هو النون تليه حركة متجانسة هي الفتحة، يليها صوت مختلف هو الظاء في الأولى، والجيم في الثانية، والواو في الثالثة، أما في الرابعة، فإن الألف تقابل الفتحة، والصوت الذي يليها، ثم تنتهي الكلمات الأربع بصوت واحد، هو : الميم، ومثل ذلك نجده في مجموعات أخرى، مثل :

- قتل، قُتل، قَوْل ، قال .

- مصل، مطل، ميل، مال، بفتح أولها، وسكون ثانيها .

وواضح أن هذه المجموعات تختلف في المعنى، وأن مرد الخلاف إلى الصوت الثالث، الذي يقابل الألف في تصور القدماء في نحو: نام، وقال، ومال، وليست الحركة الطويلة

<sup>(91)</sup> دراسة الصوت اللغوي ، أحمد المختار عمر ، ص 282 - 284 .



بأكملها هي المسؤولة عن اختلاف المعنى كما يرى المحدثون، وإنما الجزء الذي يقابل الألف فقط، إذا صح التقسيم .

وبذلك نرى أن قول المحدثين بأن بعد القاف، والميم، والنون في مثل : قال، ومال، ونام فتحة طويلة، أي: ألف، وأن هذه الفتحة وحدة صوتية واحدة لا يخلوا من اضطراب أمام المعيار الدلالي الذي ارتضوه هم أنفسهم عن تحديد الوحدات الصوتية المتعددة .

كما أن قول القدماء بأن الألف تعادل حركتين، وأن قبلها فتحة فيكون لدينا ثلاث حركات هذا الأمر أيضا يخالف القياس الصوتي، والواقع اللغوي، كما يخالف رأي سيبويه، وابن جني، وغيرهما من النحاة الذين يرون أن الفتحة بعض الألف، أي : أنهما جميعا بمقدار حركتين .

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال : هل يمكن عدّ الجزء الأول من الحركة الطويلة وحدة صوتية مستقلة هي: الفتحة فيكون الجزء الثاني هو الألف على النحو الذي قدره النحاة العرب، فيكونان كالحرفين المتجاورين المدغمين إلا أنه لا إدغام في العلل !

ولتوضيح ذلك، فإن كلمة (قال) مثلاً تكون مركبة صوتياً من: (ق + فتحة + ألف + ل) ومثلها في ذلك مثل كلمة (قول) تتكون من: (ق + فتحة + واو + ل)، وهكذا .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر؛ إذا كان للفتحة صورها، ووظائفها التي تختلف عن صور الألف، ووظائفها، وإذا كانت إحداهما تختلف عن الأخرى في الكم على النحو الذي يراه القدماء، وفي الكيف على النحو الذي يراه بعض المحدثين.. فإن سؤالاً آخر يعرض نفسه هو مالذي يحملنا على أن نترك مصطلح الألف، ونستبدل به مصطلحاً آخر هو الفتحة الطويلة في حين أن الأول أي: الألف أكثر اختصاراً من قولنا: الفتحة الطويلة، كما أنه مصطلح عربي وضعه العرب فيما وضعوا من مصطلحات، وحري بنا أن نحافظ عليه !



#### خاتمة البحث:

فتلك رؤية خاصة، أو وجهة نظر حول الفتحة، والألف .. أعود فألخصها في الآتي :  
لماذا لا يكون قبل الألف فتحة على النحو الذي قدره القدماء في حين أن كل المعايير  
الدلالية التي ارتضاها المحدثون لا تمنع ذلك ؟  
ولماذا ندع مصطلح الألف لنقول: الفتحة الطويلة في حين أن الألف أخف، وأيسر،  
وفيها بجانب الأصالة وصل الحاضر بالماضي ؟  
ولماذا لا يكون مقدار الألف من حيث الزمن مساوياً لحركة واحدة، وإنما تكون حركتين  
إذا أضفنا إليها الحركة التي تسبقها ؟  
فإن تكن وجهة النظر هذه قد صادفت صواباً فهو المبتغى، والمراد، وأما إذا كان  
غير صدق الاجتهاد، وأجر المجتهد. ذلك.. فحسبي من إحسان القصد.. والله الموفق  
والهادي إلى سواء السبيل.

#### مراجع البحث:

1. الأزهرى (الشيخ خالد بن عبدالله): شرح التصحيح على التوضيح، القاهرة، عيسى  
الحرابي ، بدون تاريخ .
2. أنيس د. إبراهيم): الأصوات اللغوية، ط: 5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م.
3. برجشتراسر (المستشرق): التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتصحيح وتعليق د.  
رمضان عبد التواب، القاهرة، الخانجي ، 1402 هـ - 1982م .
4. البناء (أحمد بن محمد الدمياطي): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر  
مراجعة وتصحيح الشيخ محمد على الضباع، القاهرة ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني،  
1359 هـ .



5. ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي: منجد المقرئين ومرشد الطالبين بيروت، دار الكتب العلمية، 1400هـ - 1980م النشر في القراءات العشر، تحقيق د. محمد سالم محيسن القاهرة، مكتبة القاهرة، لا يوجد تاريخ .
6. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1952 - 1957 م .
- سر صناعة الإعراب، تحقيق : د. مصطفى السقا، وآخرين، القاهرة، مصطفى الحلبي، 1954م.
7. ابن الحاجب (جمال الدين أبو عثمان): الشافية، متن شرح الرضي، تحقيق : محمد نور الحسن ورفيقه، بيروت، دار الكتب العلمية، 1395هـ - 1975م.
8. حجازي (د. محمود فهمي): المدخل إلى علم اللغة ، ط : 2 ، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980م.
9. حسان (د. تمام): اللغة العربية : مبناها ومعناها القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973م.
10. الحملاوي ( الشيخ أحمد بن محمد ) :  
شذا العرف في فن الصرف، ط : 20 ، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، 1976 م .
11. الرضي ( محمد بن الحسن): شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقه بيروت، دار الكتب العلمية، 1395هـ - 1975 م .
12. الزمخشري (جاد الله محمود بن عمر): المفصل، متن شرح ابن يعيش بيروت عالم الكتب، بدون تاريخ .
13. سيبويه ( عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973 م .



14. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الأشباه والنظائر في النحو تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975 م .  
همع الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ .
15. شلبي ( د. عبد الفتاح إسماعيل): الإمالة في القراءات، واللهجات العربية، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1376 هـ .
16. عبد الرؤوف (د. محمد عوني): القافية، والأصوات اللغوية، القاهرة مكتبة الخانجي، 1977م .
17. ابن عصفور ( الإشبيلي): الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط : 4 ، بيروت، دار الآفاق، 1399 هـ - 1979 م .
18. عمر ( د. أحمد مختار): دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، 1976 م .
19. الفارسي ( الحسن بن أحمد): الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1403 هـ ، 1983 م .
20. الفيروز آبادي ( مجد الدين محمد بن يوسف ): القاموس المحيط ، ط : 2 ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، 1952 م .
21. ابن القاصح ( علي بن عثمان ) :  
سراج القارئ المبتدئ، وتذكار القارئ المنتهي، مراجعة : محمد علي الضباع، ط: 3 ، القاهرة، مصطفى الحلبي، 1368 هـ - 1949 م .
22. القرطبي ( محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن، القاهرة ، دار الشعب، بدون تاريخ .
23. ماريوباي ( المستشرق ): أسس علم اللغة، ترجمة، وتعليق د. أحمد مختار عمر، ط : 2 ، القاهرة، عالم الكتب، 1403 هـ - 1983 م .



24. المبرد ( محمد بن يزيد ) : المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، ط : 2 ، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1399 هـ .
25. نصر ( الشيخ محمد مكي ) : نهاية القول المفيد في علم التجويد مراجعة، وتصحيح محمد علي الضباع، القاهرة، مصطفى الحلبي، 1349 هـ .
26. ابن هشام ( جمال الدين بن يوسف ) : أوضح المسالك، القاهرة، مطبعة صبيح، 1378 هـ - 1968 م .
27. ابن يعيش ( الشيخ موفق الدين ) : تشرح المفصل : بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ .